المحاضرة الثالثة: النظريات النقدية

تعد النظريات النقدية إحدى الركائز الأساسية في التحليل الاقتصادي الكلي، حيث تسعى إلى فهم طبيعة النقود، وظائفها، ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي والمتغيرات الأساسية مثل التضخم الإنتاج والتشغيل.

أولاً: نظرية كمية النقود الكلاسيكية

وهي الإطار الفكري التقليدي الذي ينظر إلى النقود باعتبارها مجرد أداة تبادل محايدة، وليست غاية في حد ذاتها أو مؤثراً حقيقياً في اقتصاد الإنتاج، وتفترض النظرية أن زيادة أو نقص كمية النقود (M) في الاقتصاد يؤثر حصرياً وبشكل تناسبي وطردي على المستوى العام للأسعار(P) ، وقد طرح إرفنج فيشر النظرية الكمية للنقود بالمعادلة التي يسميها معادلة التبادل: $\mathbf{M.V = P.T}$ ،حيث:

- $\mathbf{M}$=كمية النقود،
- $\mathbf{V}$ =سرعة دوران النقود ،
- ($\mathbf{T}$ أو $\mathbf{Y}$) =حجم المعاملات أو النتائج
- $\mathbf{P}$ = المستوى العام للأسعار.

بشكل عام نستطيع القول بأن النظرية الكلاسيكية تعتبر دخل وسرعة دوران النقود[1] مقادير ثابتة، وأن أي زيادة في الكتلة النقدية المتداولة لا يمكن إلا أن ترفع المستوى العام للأسعار، هذه الزيادة في الأسعار هي الوسيلة الوحيدة التي تعيد التوازن في السوق النقدي.

ويمكن ذكر الانتقادات الموجهة لنظرية كمية النقود فيما يلي:

- افترضت النظرية ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، وأن الإنتاج يعد مستقلا عن التداول النقدي، لكن الواقع الفعلي أثبت أن التغيرات في كمية النقود وحجم التشغيل غير مستقلة عن التغيرات في كمية النقود، أي أن النقود تؤدي أكثر من وظيفة، خاصة وظيفتها كمخزن للقيمة.
- افتراض سلبية المستوى العام للأسعار في كونه متغيراً تابعاً لمتغير آخر مستقل يتمثل في كمية النقود المعروضة، إلا أن الواقع الفعلي أثبت عدم صحة هذا الافتراض على الدوام، إذ قد تتغير الأسعار لأسباب حقيقية وليست نقدية (مثل تغير نفقات الإنتاج التي يترتب عليها تغير الأسعار)، كذلك قد تتغير لأسباب نقدية بحتة دون أن تسبقها أي زيادة أو نقصان في إجمالي كمية النقود المعروضة في الاقتصاد، ويحدث ذلك نتيجة

سرعة دوران النقد :هي عدد المرات صرف الوحدة النقدية خلال فترة زمنية معينة لأداء المعاملات.

تغير سلوك الأفراد في إعادة توزيع أرصدتهم النقدية بين مجالات وأغراض مختلفة (مثل إعادة توجيه الأموال بين المعاملات أو الاحتياط أو المضاربة التي أسس لها لاحقاً الفكر الكينزي).

- افترضت سرعة دوران النقود ثابتة، لكن الواقع الفعلي أثبت عدم صحة هذا الافتراض، إذ يمكن أن تتغير سرعة دوران النقود في الأجل القصير وأيضاً في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير تتغير بناءً على التوقعات المستقبلية والسلوك النفسي للأفراد، كما يمكن أن تتغير في الأجل الطويل بسبب التطورات في عادات المجتمع المصرفية.

ثانياً: النظرية النقدية الكينزية:

إن استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م لعدة سنوات، وعجز التحليل الكلاسيكي عن إيجاد حلول لها أدى إلى ظهور أفكار جديدة للاقتصادي الإنجليزي كينز في كتاب «**النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود**»، ولقد نسفت هذه النظرية الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، وفيما يلي تفصيل شامل لأركان النظرية الكينزية للنقود وآليات عملها.

1- الفرضيات التي قام عليها التحليل الكينزي:

- الطلب هو الذي يخلق العرض، وبذلك فهو يرفض قانون «ساي» القائل بأن العرض يخلق طلبه الخاص.
- يرفض كينز فكرة حيادية النقود، ويعتبرها عامل نشيطاً ويؤثر على الحركة الاقتصادية، وبالتالي التحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي والحقيقي.
- التحليل يكون في الأجل القصير، وبالتالي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في سعر الفائدة.
- يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة، ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد.
- المنافسة ليست كاملة، لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف. وقبل التطرق للطلب على النقود عند كينز، سيتم التطرق للطلب الكلي الفعال.

2- الطلب الكلي الفعال: ويُعرف بأنه مجموع السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون والحكومة والمؤسسات الإنتاجية والعالم الخارجي خلال فترة معينة.

ومنه فإن الطلب الكلي الفعال = الإنفاق القومي.

في التحليل الكينزي يعتبر الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار هما المحركان الأساسيان والأصل في تكوين الطلب الكلي الفعال.

2-1 الطلب على الاستهلاك: الاستهلاك هو الجزء الأكبر والأكثر استقراراً في الطلب الكلي الفعال، ويعبر عن إنفاق العائلات والأفراد على السلع والخدمات لاستيفاء حاجاتهم، ويتحدد بعاملين: الدخل والميل الحدي للاستهلاك، حيث:

$[C = a + bY]$ حيث: C=الاستهلاك، a=الاستهلاك المبدئي، b=الميل الحدي للاستهلاك، Y=الدخل.

2-2 الطلب على الاستثمار: الاستثمار هو تيار من الإنفاق الجديد على السلع الرأسمالية الثابتة مثل: المصانع والآلات والمباني، ويتحدد بعاملين هما:

- **الكفاية الحدية لرأس المال** :وهي معدل العائد المتوقع أو الأرباح المستقبلية المتوقعة من الأصل الرأسمالي.
- **سعر الفائدة** :وهو تكلفة الحصول على التمويل أو الاقتراض.

➢ **أهم السياسات التي اقترحها كينز لتحفيز الطلب الكلي الفعال:**

- تعتمد السياسة الكينزية لزيادة الطلب الفعال على زيادة كمية النقود لتمويل الاستثمار العام وتخفيض سعر الفائدة، مشجعة الاستثمار الخاص، مما يخلق فرص عمل ودخولاً جديدة ترفع الاستهلاك والإنتاج.
- استخدام سياسة ضريبية لإعادة توزيع الدخل كأداة لتحفيز الطلب الكلي الفعال، حيث تخفّض الضرائب عن الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك لزيادة قدرتها الشرائية، مقابل فرض ضرائب تصاعدية على الدخول العالية لاقتطاع الاتجاهات المكتنزة، ويهدف ذلك إلى تحويل الأموال الراكدة إلى إنفاق استهلاكي مباشر يدفع المؤسسات لزيادة الإنتاج والتشغيل، مما يحقق الانتعاش الاقتصادي.
- إن زيادة كمية النقود تؤدي إلى توفير سيولة مرتفعة ينجم عنها انخفاض سعر الفائدة، مما يخفض تكلفة الاقتراض ويحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار، وينتج عن هذا التوسع الاستثماري خلق فرص عمل جديدة وتوليد دخول إضافية للموظفين والعمال، مما يرفع بدوره حجم الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل القومي وصولاً إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

3- الطلب على النقود في النظرية الكينزية: قسم كينز دوافع الاحتفاظ بالنقود إلى ثلاثة دوافع رئيسية:

3-1 الطلب على النقد بدافع المعاملات: ومعنى ذلك أن الأفراد والمؤسسات يطلبون النقود أو يحتفظون بها لتغطية النفقات اليومية المعتادة والمتكررة لإتمام المعاملات المعيشية والاقتصادية المخطط لها (مثل شراء الأغذية، دفع فواتير الكهرباء والماء، أجور النقل، رواتب العمال في الشركات، ودفع ثمن المواد الأولية للمصانع)، وهو يرتبط بعلاقة طردية مع مستوى الدخل النقدي، أي كلما زاد الدخل زاد حجم المشتريات والمعاملات التجارية اليومية، مما يرفع الحاجة إلى الاحتفاظ بكمية أكبر من النقد، وكذلك كلما تقاربت

مواعيد القبض والدفع انخفضت الحاجة للكتلة نقدية معطلة، ويمكن كتابة دالة الطلب على النقد بدافع المعاملات بالدالة التالية، $L1=K.Y$ حيث: $L1$= الكمية المطلوبة من النقد بدافع المعاملات، Y =مستوى الدخل القومي أو الشخصي، K = الجزء من الدخل الذي يفضل الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقد سائل.

2-3 الطلب على النقد بدافع الاحتياط: تُطلب النقود لأغراض الاحتياط لمواجهة النفقات الفجائية والأحداث الطارئة غير المتوقعة، وانتهاز الفرص والإفادة من مزايا الصفقات المحتملة، وهو ما يسمى بالطلب على النقود بدافع الاحتياط، ولقد أعتبر كينز أن كمية النقود المطلوبة بدافع الاحتياط يتوقف على الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

- طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به: (التفاؤل والتشاؤم).
- درجة نمو وتنظيم سوق رأس المال: (إمكانية التحويل بين الأوراق المالية والنقود).
- درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع.
- مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال.

3-3 الطلب على النقد بدافع المضاربة:

ويرتبط الطلب على النقد بدافع المضاربة عكسياً وبشكل أساسي بسعر الفائدة السائد، فإذا كانت أسعار الفائدة مرتفعة أو متوقعة للانخفاض مستقبلاً، أي أن أسعار السندات سترتفع، فسيسارعون لشراء السندات الآن للاستفادة من ارتفاع أسعارها لاحقاً، ويقللون من الاحتفاظ بالنقود، أما إذا كانت أسعار الفائدة منخفضة جدا فسيتوقعون ارتفاعها مستقبلاً، أي أن أسعار السندات ستنخفض، فيمتنعون عن شرائها والمسارعة لبيعها لمن يملكها رغبة في حماية رأس المال، والاحتفاظ بالسيولة النقدية حتى تنتهي موجة ارتفاع الفائدة.

ثالثا: الطلب على النقود في المدرسة الكمية الحديثة (الينوكلاسيكية):

يعتبر فريدمان أن النقود هي نوع من أصول الثروة، ومثلها مثل أي سلعة معمرة تمنح صاحبها تدفقاً من الخدمات، وبناءً عليه يتم معاملة الطلب على النقود وفق نظرية اختيار المستهلك وتحسين محفظة الأصول، أي كيف يوزع الفرد ثروته بين أشكال مختلفة ليعظم منفعته.

يقسم فريدمان العوامل المؤثرة في كمية النقود التي يرغب الفرد في الاحتفاظ بها إلى ثلاثة أبعاد أساسية:

1. **حجم الثروة (الدخل الدائم)** :ويمثل القيمة الحالية المتوقعة لجميع الموارد والدخول المستقبلية للفرد على المدى الطويل، وكلما زاد الدخل الدائم للفرد زاد طلبه على النقود بشكل مستمر.
2. **تكلفة الفرصة البديلة (تكلفة الاحتفاظ بالنقود)** :وتتحدد مقارنة بالبدائل المتاحة للاستثمار، حيث يوازن الفرد بين العائد على النقود وعوائد الأصول الأخرى.
3. **أذواق وتفضيلات حائزي الثروة** :وتمثل الظروف الاقتصادية والتوقعات والمخاوف غير المالية التي تؤثر في سلوك الأفراد.